الحرب العالمية الثانية وآثارها على ليبيا

د. محمود أحمد الديك
كلية الآداب – جامعة الفاتح

تعرضت ليبيا في تاريخها الحديث للاستعمار الأوروبي المباشر، الذي استهدف احتلال هذه الأرض من أجل استغلالها واستعمارها، فالعدوان الإيطالي سنة 1911ف والذي استمر حتى 1943ف، سبب في تشريد وترحيل وتهجير ونفي وتعذيب ناهيك عن موت أكثر من نصف مليون شخص، وجرت على أرض ليبيا أكثر من خمسمائة بين معركة فاصلة ومناوشة.

فالإيطاليون كانوا يتوقعون أن يستقبلهم الليبيون استقبال الفاتحين والمحررين من ظلم واستبداد العثمانيين!!!، وأنهم جاؤوا حاملين معهم (رسالة الرجل الأبيض) من أجل تحضر الشعوب المتخلفة وتمدينها وتنصيرها!! وقامت السلطات الإيطالية خلال الأيام الأولى للغزو بتوزيع المناشير من الطائرات، في محاولة لتلميع صورتها البشعة الدموية، وأن الحرب شيء مكتوب وسابق في علم الله، وتم تطويع وتفسير بعض آيات من القران الكريم لتحقيق أهدافها في فرض سياسة الخضوع والاستسلام التي تفرض على الأهالي من خلال استخدام وتوظيف بعض المشائخ والفقهاء الذين أفتوا بإنهاء المقاومة، وأنه لا سبيل لتحدي قوة جبارة مدججة بالسفن الحربية والمدافع والرجال والتقنية التي لا تقهر، وأن المقاومة تعتبر ضرباً من الانتحار، وحذر أولئك المشائخ من ويلات الحروب، فهولاء تم شراء ذممهم وباعوا وطنهم بدراهم ومناصب وعدهم بها العدو، وهذه الفئات يتكرر ظهورها في كل وقت وحين مع ظهور ظاهرة الاستعمار المتجددة والأمثلة على ذلك كثيرة.

تحت القيادة البريطانية ولعب (محمد إدريس السنوسي) المقيم في مصر آنذاك دوراً مهماً في إعداد الجيش.

وفي ظل الاستعدادات الحربية، قامت إيطاليا بحشد وتسخير واستغلال الإمكانيات والطاقات المادية والبشرية في مستعمرتها في ليبيا، وهو ما يعرف "باقتصاد الحرب". وكانت أول خطوة في ذلك، تطبيق التجنيد الإجباري على الرجال من السن الثامنة عشر حتى السبعين من العمر من الليبيين. وأعلنت إيطاليا التعبئة العامة في مستعمرتها، وقد بلغ عدد المستهدفين للجندية حوالي 100 ألف من الليبيين. وشرعت السلطات الاستعمارية في بناء الاستحكامات والمطارات والموانئ وإعدادها للدفاع والهجوم على قوات الحلفاء وتحولت المنشآت المدنية(المدارس، والمستشفيات وكل الإدارات المدنية إلى معسكرات) وأصبحت أهداف عسكرية. . ومن جانب آخر قامت فرنسا باعتبارها ضمن دول الحلفاء بمحاولة كسب تأييد ومساندة الليبيين المقيمين في تونس أثناء هجوم القوات الفرنسية على القوات الإيطالية في الجبهة الغربية في الأراضي الليبية. غير أن هذا الاتفاق لم يتحقق نظراً لهزيمة فرنسا أمام ألمانيا في بداية الحرب وتنصيب نظام (حكومة فيشي) الموالية لألمانيا. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية دخلت الجيوش المتحاربة في قتال ضاري، وأصبحت منطقة شمال أفريقيا ساحات معارك ومسرحاً للعمليات الحربية البرية والبحرية والجوية بين دول الحلفاء والمحور مستخدمين ومجربين كل أنواع ما أنتجته المصانع الحربية المتطورة المدمرة.

وحين اشتعلت الحرب العالمية الثانية في أوربا واستعر واشتد أوارها وعنفوانها على الأرض العربية من مصر غرباً وعلى امتداد الشريط الساحلي لليبيا وحتى تونس غرباً، دخلت ليبيا مرحلة جديدة من الصراع والتنافس الدولي.

وجد الليبيون أنفسهم في جبهتين متقابلتين متضادتين؛ الأولى متحالفة مع القوات البريطانية حيث تمكن (إدريس السنوسي) من تجنيد حوالي 14000 أربعة عشر ألف جندي مقابل تعهد بريطاني على أن لا تعود ايطاليا إلى برقة بعد نهاية الحرب في حالة انتصار الحلفاء.

والجبهة الثانية تدخل في إطار التعبئة العامة قامت قوات الاحتلال الإيطالي بتجنيد الليبيين قسراً، حيث بلغ عددهم حوالي 80.000 ثمانين ألفاً، تم الدفع بهم إلى الجبهة الشرقية في الخطوط الأمامية، قتل منهم الآلاف في صفوف القوات الإيطالية ومعظمهم من الجنود الليبيين، ولم يتم حتى الأن حصر دقيق لهولاء الذي قتلوا أو فقدوا في المعارك. وحتى الذين نجوا من الموت وحسب قوانين ولوائح التجنيد لم ينل هولاء حقوقهم العسكرية أسوة ببقية الجنود الإيطاليين.

وحين رجحت كفة المعارك لصالح قوات الحلفاء، خلال فصل الشتاء من عام 1940ف ولحقت بالقوات الإيطالية هزيمة منكرة، تم تحرير منطقة برقة بأكملها من القوات الإيطالية، غير أن وصول القوات الألمانية بقيادة المارشال رومل أضاف بعداً جديداً على صعيد العمليات الحربية مفاده أن قوات المحور استطاعت ردع القوات البريطانية وتوغلت في الأراضي المصرية نحو 400 كم في اتجاه الإسكندرية. كان هدف قوات المحور الاستيلاء على قناة السويس كنقطة إستراتيجية للتحكم في البحر المتوسط والشرق الأوسط. ومن خلال عمليات الكر والفر انتقمت قوات المحور من الأهالي في المنطقة الشرقية ممن ساعدوا قوات الحلفاء في بداية المعارك، فتعرض الأهالي للقتل والتعذيب وتخريب بيوتهم وتسميم آبار المياه.

وبمجرد وقوع الاشتباكات الأولى بين القوات المتحاربة، فإن القوات الإيطالية لم تصمد كثيراً نظراً لأن معنويات الليبيين كانت محطمة ولم تكن لهم في هذه الحرب أية مصلحة أو قضية، فقد أستسلم حوالي 20.000 عشرون ألف مقاتل من أصل مائة ألف جندي إيطالي وليبي لدى قوات الإنجليز كأسرى حرب تم اعتقالهم في منطقة (سيدي براني) في الأراضي المصرية على الحدود الليبية لمدة أربع سنوات.

وتشير المصادر إلى أن بعض السفن الحربية التي كانت تقل الآلاف من المجندين الليبيين من طرابلس وبنغازي تم إغراقها في الشواطئ البحرية في المنطقة الشرقية، ولا يعلم عددهم ولا مصيرهم علاوة على أن بعض السفن التي كانت تحمل الذخائر والقنابل قد أغرقت هي أيضا، فمنها من انفجر وسبب الكوارث والدمار ومنها لا زال يقبع في أعماق البحار مهدداً الثروة السمكية والشواطئ البحرية بشكل عام.

ولكن الهزائم المتلاحقة للقوات الألمانية في أوروبا الشرقية أمام القوات السوفيتية، شجعت دول الحلفاء على الهجوم على قوات المحور وهزيمتها في معركة العلمين الشهيرة، وتراجعت قوات المحور منسحبة حتى تونس وحوصرت القوات المهزومة عندما نزلت قوات أمريكية في المغرب ثم غادرت قوات المحور المنطقة نحو ايطاليا وألمانيا. وهكذا تم تحرير منطقة شمال أفريقية بالكامل .

ترتب على إقحام ليبيا في هذه الحرب الكونية الثانية، خسائر يصعب حصرها بشكل دقيق حتى الآن، ومن نافدة القول أن الدول المتحاربة على الأراضي الليبية لم تلتزم بالأهداف والمواقع وجبهات القتال المعروفة، بل أنها تعدت كل ذلك وتجاوزت كل الحدود والأعراف الحربية المتفق عليها في مواثيق دولية وقعت في (جنيف وفي لاهاي) قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، وضربت هذه القوى المتحاربة بعرض الحائط كل تلك المواثيق والمعاهدات والأعراف الأخلاقية في الحرب، بل نجد أنها قد استهدفت من خلال قصفها الجوي والبحري المدن والقرى والواحات النائية التي هي بعيدة عن مواقع الصراع والعمليات الحربية. وكانت النتيجة هي الدمار والخراب والقتل العشوائي وبث الفزع والرعب والإرهاب لدى المواطنين العزل.

وتشير المصادر التاريخية أنه شارك في هذه الحرب التي دارت رحاها على الأرض الليبية، أكثر من مليون محارب من مختلف الجنسيات، بلغ عدد الغارات الجوية والبحرية 3128 غارة، ووزن البارود الذي استهلك خلال المعارك حوالي 16 مليون كيلوغرام، وكانت عدد المعارك 127 معركة، ونتج عن ذلك تدمير شامل لعدد 3 مدن كبرى و12 قرية وواحة بالإضافة إلى تدمير جزئي لكل المدن والمناطق الزراعية، وسبب في تلف المزروعات والحيوانات.

لقد باتت مدينة طبرق الإستراتيجية هدفاً تتسابق عليه القوات المتحاربة، وقد تعرضت المدينة وحدها لهجوم من قبل القوات الألمانية

حيث شنت عليها 1000 غارة جوية خلال ثلاثة أشهر ومن شدة هول الدمار الذي الحق بها أطلق عليها اسم (المدينة الشهيدة)[1].

بينما تعرضت مدينة طرابلس وحدها سنة 1941ف إلى (248) قصف جوي وبحري، وتعرضت لقصف السلاح الجوي الأمريكي بواقع ألف 1000 غارة جوية خلال ثلاثة أشهر وكانت القنابل تزن الواحدة منها 1000 كلغ وهي كافية لإحداث دمار هائل.

ولم تسلم الواحات الليبية البعيدة من القصف الجوي، فقد انطلقت خمس طائرات أمريكية من طراز ب-17-10 من قاعدتها في بسكرة بالجزائر، وأغارت على واحة غدامس في ظهر 1943/1/11 ، حيث ألقت 12.500 كلغم من القنابل سببت في قتل 40 مواطناً ثلثاهم من الأطفال والشيوخ والنساء على النحو التالي 12 طفلاً، 15 شيخاً، 5 نساء، 10 رجال وسببت الغارة في جرح 12 شخصا. وتم تدمير المسجد العتيق وهو أقدم مسجد، وتهدمت عدة مساكن، واحترقت أعداد من النخيل والمحاصيل الزراعية.

وبعد مرور ست عقود على نهاية الحرب المباشرة بين القوات الأجنبية المتحاربة في ساحات المعارك العربية، ربح فيها المنتصرون وخسر المنهزمون على حساب الشعوب التي تأثرت بمخلفات وآثار الحروب التي لا زالت قائمة وهي حرب من طرف واحد وهو عدو مجهول مخفي في باطن الأرض أو في قاع البحر ينفجر من حين إلى آخر مثل البركان الذي لا يبقي ولا يذر.

وهكذا استخدمت الأراضي الليبية كعمليات حربية بين الأطراف المتحاربة، وسقط فيها عدة آلاف من الليبيين ضحايا وأسرى لحرب لا تعنيهم في شيء، كما تعرضت الكثير من المدن الليبية إلى القصف الجوي والبحري وتضررت البنية التحتية، وتم قصف المدارس ودور العبادة

[1]- إن مدينة طبرق التي تقع في شرق ليبيا بالقرب من الحدود المصرية، تميزت بموقعها الإستراتيجي البحري لما يتمتع به الميناء في خليج بومبه من حماية طبيعية في البحر المتوسط، إذ باتت هدفاً من قبل الطامعين منذ القرن الثامن عشر ، بدءاً من محاولات روسيا القيصرية الفاشلة حين طلبت بعض الامتيازات في طبرق من السلطان العثماني، وانتهى الأمر ببريطانيا التي كانت ترنو إلى احتلالها حتى تحقق لها ذلك مع أحداث الحرب العالمية الثانية، فقد أسست فيها قاعدة جوية ظلت جاثمة على الأرض الليبية حتى سنة 1970ف حين تم تصفية القواعد الأجنبية من ليبيا بفعل ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 ف.

والمستشفيات. وانهار اقتصاد البلاد، وزرعت في الكثير من المناطق الليبية حقول من الألغام مختلفة الأحجام ومتنوعة الأهداف سببت ولا تزال في موت الآلاف من الليبيين، وضاع الموروث الحضاري والثقافي من وثائق ومخطوطات وقطع أثرية ثمينة جراء التدمير الشامل، وما سلم منه تم سرقته ونقله إلى أوروبا.

والجدير بالذكر أنه بعيد الحرب العالمية الثانية، شهدت المنظومة الدولية تطوراً في المفاهيم والمذاهب والمواثيق القانونية لتصفية الاستعمار، وحق تقرير المصير، والسيادة على المصادر الطبيعية الخ. وبعد أن تخلت ايطاليا مكرهة عن جميع مستعمراتها في مؤتمر الصلح 1949ف تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشان المساعدة الفنية والمالية لليبيا، وقد كلفت الجمعية العامة بدراسة مشكلة أضرار الحرب. إلا أنها لم تلزم ايطاليا والدول الأخرى التي حكمت ليبيا أو احتلتها ما بين 1943-1951ف على إزالة المخلفات التي كانت تعيق بشدة التطور الاقتصادي للبلاد وخطة التنمية.

وقد أشارت البيانات أن عدد المواطنين الذين أصيبوا بسبب انفجار الألغام ما بين عام 1952-1975ف- بلغ 12.258 شخصاً منهم 3.874 وفيات، و 8.384 أصيبوا بعاهات مستديمة[1].

الأضرار البشرية والاقتصادية في ليبيا من جراء زرع الألغام:

حاولت المعلومات الواردة من الجهات الرسمية في ليبيا تقسيم المناطق التي تم تلغيمها من قبل القوات المتحاربة على النحو التالي[2]:

[1] - احمد بشارة، ألغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الأراضي الليبية واثارها الاقتصادية والبشرية، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1995 ، ص 153.

[2] ويجب الإشارة أن مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، خلال مراحل التقصي وجمع المعلومات حول هذا الموضوع من مختلف المناطق، حيث قام بإجراء عدة عمليات مسح ميداني بهدف حصر الإضرار البشرية والمادية التي سببتها الحروب الاستعمارية، فقد شمل هذا المسح الأول 100.000 أسرة من أصل 600.000 أسرة وهو مجموع الأسر الليبية، وتم عرض النتائج الأولية في كتاب حيث ترجم لعدة لغات أجنبية والمركز يسعى لاستكمال بقية المراحل مستقبلا.

1- مناطق غير مشكوك في تلغيمها زرعت فيها 10.000 كلغم وتشكل نسبة 27% من الأرض الزراعية.

2- المناطق المشكوك في تلغيمها زرعت 25.000 كلغم .

3- المناطق الخطرة يوجد فيها حوالي 99.000 كلغم.

إن الإحصائيات المرصودة من قبل الأفراد ومثبتة رسمياً هي في الواقع تعد معلومات أولية بمعنى أنها أقل بكثير من الخسائر الفعلية لعدة أسباب : أهمها أنها تقف عند الخسائر التي سجلت خلال السنوات 1941-1951ف، ويشمل الأمر كذلك الدراسات الحالية المتاحة التي تعالج الفترة حتى 1985ف، وهي لا شك لا تمثل الحجم الفعلي للخسائر في هذا الجانب والتي مازالت مجهولة. وتشير بعض المصادر أنه تم خلال الحقب الماضية إزالة حوالي (14) أربعة عشر مليون لغم بري وبحري، ويتوقع الدارسون وخبراء الألغام والجيولوجيون انه لا زال يوجد في باطن الأرض وأعماق البحر ما يزيد عن خمسة ملايين لغم[1].

وسنحاول في هذه الدراسة عرض بعض الأرقام الأولية المتاحة والتي سببتها الألغام:

أولاً : فيما يتعلق بالمراعي وتربية الحيوانات:

تقدر المساحة الرعوية التي شغلتها وزرعت بالألغام بحوالي 2.369.650 هكتاراً. وأن المساحة التي تم تطهيرها واستثمارها، تقدر بحوالي 917.573 هكتاراً. ويلاحظ أن الفرق كبير جداً بين المستغل والفاقد من المراعي.

وقد بلغ حجم الخسائر في الثروة الحيوانية إجمالا حوالي 95.000 رأس على النحو التالي:

[1] - أحمد بشارة مصدر سابق، ص 125.

عدد الحيوانات مضروب في القيمة بالدينار في مطلع الستينيات من القرن المنصرم:

الإبل 75.000 x 238=17.850.000.

البقر 1.250 x 235=293.750 .

الماعز 12.500 x 5 =625.000 .

الضأن 6.250 x 77 = 2.791.250

ويجب الإشارة إلى أن هذه التقديرات لم تتطرق إلى القيمة الحقيقية من الوجهة الاقتصادية، بمعنى أن قيمة مردود ثمن الرأس على أساس استثماره منذ نفوقه إلى يوم تعويضه، سيكون المبلغ كبيراً جداً، ناهيك عما سيجنيه المربي من فوائد من ذلك الحيوان كل سنة من استخدامه في حرث ومن لحومها ومن الإنتاج الحيواني (كالصوف والوبر والألبان ومشتقاتها إلى غير ذلك).

ثانياً: في مجال الأراضي الزراعية رصدت أمانة الزراعة والإستصطلاح الزراعي أثناء تنفيذ مشاريع التنمية في تقديراتها الأولية أن مساحة الأراضي الزراعية التي تعطلت في استخدامها للزراعة تقدر بحوالي 938.850 هكتاراً، وأن المساحة التي تم تطهيرها واستصلاحها تقدر بحوالي 643.791 هكتاراً.

ثالثاً: ما سببته الحرب من تلويث للمياه البحرية وضياع للثروة السمكية وصيد الأسفنج والمرجان والأحجار الكريمة، يشكل خسائر فادحة، فخلال ستة أشهر من سنة 1941ف، غرقت 114 سفينة للدول المتحاربة، ويمكن تخيل ما كانت تحمله هذه السفن من وسائل الدمار الشامل والإشعاعات التي أثرت على البيئة البحرية. وفي ذات الوقت يصعب تقدير حجم مساحة زرع الألغام في الموانى والشواطئ الليبية التي كان من الممكن استثمارها ملاحياً وسياحياً، بل أصبح من المتعذر استغلال الموانئ دون إجراء مسح وإزالة القنابل والألغام، وهي عملية مكلفة جداً.

ودون الدخول في تفاصيل يكفي أن نشير أنه تم إزالة 50.000 لغم من ميناء بنغازي وحده بتكلفة 960.000 د.ل .وهذا المسح وكذلك المصاريف قد تزيد أو تنقص أثناء العمل في بقية الموانئ الأخرى.

رابعاً : في مجال استكشاف النفط واستغلاله وهو يعد مورداً استراتيجياً هاماً للدخل الوطني وعليه ترتكز مشروعات البناء والتنمية، إذا فالألغام تعد عائقاً كبيراً في استثماره بالشكل الصحيح، وأصبحت التكلفة عالية جداً في استخراجه، فالشركات العالمية المتخصصة لإزالة الألغام كانت تفرض مبالغ إضافية ضخمة لغرض استكشاف وتحديد مكان المعوقات، حيث بلغت المصروفات خلال السنوات 1951-1980 مئات المئات من ملايين من الدينارات . وهي أموال ضائعة استنزفت الاقتصاد الليبي. وفي سنة 1972ف يمكن الإشارة إلى المصروفات الناشئة عن وجود الألغام وتتمثل في: تنظيف خطوط الاهتزاز ومسافة خطوط ضبط الجاذبية الأرضية، وقد بلغت مساحتها 5191 كيلومترا مربعاً بتكلفة 3500 د.ل لكل كيلومتر مربع يتم تطهيره من الألغام الحربية: 5191× 3500= 18.168.500 د.ل [1].

مشكلة الألغام في ليبيا:

أما الأضرار البشرية المترتبة على وجود الألغام وتفجرها في الأراضي الليبية ونعني بها الأضرار الجسدية، من جراء انفجار الألغام والقنابل والقذائف مسببة القتل والتشويه والعاهات المستديمة والازمات والأمراض النفسية، فالأرقام المتوفرة لا تعكس حقيقة الخسائر الفعلية. ففي الظروف التي تسود ميدان المعارك أثناء عمليات الكر والفر والتقدم والانسحاب، يصعب جداً على القوات المتحاربة ومهما كانت محترفة، استخدام الألغام بواسطة خرائط دقيقة تساعد على تحديد مواقعها، أو الإشارة إلى حقولها وفق المبادئ العسكرية التقليدية والقانون الدولي الإنساني، وينذر جداً أن توجد علامات على حقول الألغام ورسم خرائط لها.

فالألغام الأرضية أجهزة قوية لا تبصر ولا ترحم!!، فإذا كانت أسلحة القتال الأخرى تصوب لإطلاق النار في معظم الأحيان فإن الألغام

[1]- أحمد بشارة مصدر سابق، ص 147

المضادة للأفراد يشغلها "ضحاياها". ويعني ذلك أنها مصممة للانفجار إذا وطأها أو لامسها أحد الأشخاص أو إذا هز سلكاً مشدوداً إليها. وحال زرعها تكون الألغام المضادة للأفراد ذات آثار عشوائية ودائمة إذا لم يتم إزالتها وتفجيرها. فالألغام الأرضية لا يمكن أن "تميز" بين الجندي والمدني. فهي تقتل أو تشوه طفلاً يلعب كرة القدم أو راعي يسرح بغنمه، أو عابر سبيل، كما تقتل أو تصيب الجندي في الدورية.

ومن المفيد التذكير أن الدول المتحاربة، تفننت في صنع الألغام التي تقتل وتصيب وتعطل فاعليات جنود العدو، فالألغام المضادة للأفراد يوجد لها فتائل مفرقعات حساسة، وبإمكانها أن تنفجر بوزن رجل صغير، وهي تختلف في الحجم والوزن، فبعضها يقتل رجلا قرب الانفجار، وألغام تقتل على بعد 180 متراً، وهناك ألغام تقذف شظايا معدنية مسننة تقتل أو تصيب أي شخص تضربه. كما يوجد لغم قد طوره الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، وهو لغم قاتل حيث يقذف اسطوانة إلى علو 2 متر في الهواء، ثم تنفجر الأسطوانة وتنتشر شظاياها في جميع الاتجاهات مسببة أضراراً يصعب تحديدها.

ولقد تعددت أنوع وأحجام الألغام التي زرعتها القوات المتحاربة، ونشير إلى الألغام الفرنسية المضادة للدبابات التي استخدمت من قبل الألمان فهي تنفجر بمجرد تعرضها لضغط 130 كغم، وكذلك الألغام الإيطالية ضد الدبابات وهي تشبه أنابيب النيون الكبيرة التي يصعب إبطال مفعولها لتعرضها للصدئ. ومن الألغام الألمانية ضد الأفراد وتعد الأخطر نظراً لتركيبتها إذ تتكون من 320 قطعة معدنية، وبانفجار اللغم تنتشر شظاياه في كل الاتجاهات[1].

وعندما ينفجر اللغم المدفون، فإنه يمزق أحدى أطراف المصاب أوكليهما، ويقذف في العضلات وفي مواضع من الجسم التراب والعشب والحصى والمعدن وشظايا البلاستيك من غلاف اللغم.

[1] - الكتاب الأبيض، نماذج من الخسائر التي لحقت بشعب الجماهيرية نتيجة صراع الدول على ارض ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية/ منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1981ف، ص 98

ومن خلال التقارير العسكرية نجد أن الألغام ضد الأفراد والمزروعة عن مسافة كافية عن ساحة القتال هي في الواقع أسلحة دفاعية فقط، فهي تستخدم من الناحية العملية بكميات كبيرة لإشباع بعض المناطق المستهدفة. وهي بهذه الطريقة لن تعرقل تحرك الجيوش المحترفة، فمن السهل عليها اختراقها وبأقل خسائر.

غير أن خطورة الألغام ضد الأفراد أنه يمكن زراعتها في مكان واحد عدة مرات أثناء النزاع المتواصل، وتبقى أنها تشكل خطراً طوال فترة وجودها في باطن الأرض شأنها في ذلك شأن الذخيرة التي لم تنفجر، ففي غالب الأحيان أن أجهزة الإتلاف الذاتي وإبطال المفعول عديمة الفائدة. فوجود الألغام فعلياً أو مجرد التكهن بوجودها يثير الفزع وهي ومصدر رعب ومسببة للمفاجآت لدى المدنيين، وتبقى أراضيهم ممنوعة الدخول من قبل السلطات حتى يزال ذلك الخوف المجهول.

وفي حين أن جميع جراح الحرب مروعة، فإن الإصابات التي تحدثها الألغام المضادة قاسية جداً. فهذه الأسلحة مصممة للقتل أو إحداث عجز لضحاياها يكون عجزاً دائماً في معظم الحالات. صنعت لتهشيم الأطراف وتحطيم حياة أصحابها حتى الموت. والمشكلة التي تواجه المصاب وما يتعرض له من تشويهات؛ أن الأطباء المدنيين لم يعتادوا جراحاً مماثلة، فإن علاج المريض المصاب يتطلب مهارة فائقة ومعدات خاصة في انقاد ما يمكن أنقاده. وإذا نجا المصاب من الموت فإن علاجه مكلف جداً وقد يطول من حيث إعادة التأهيل في حالة توفر مستشفيات خاصة لهذا الغرض. وحتى بعد العلاج الطبي وتركيب بعض الأطراف الاصطناعية لمن بترت أطرافهم، سوف يعانون من مشاكل ناجمة عن الضيق النفسي الذي يعانونه، فهم لا يستطيعون أداء أعمالهم كما في السابق، ويصبحون عالة على غيرهم، فهم بحاجة إلى عناية خاصة ولمن يعولهم.

الجهود الليبية في إزالة الألغام خلال الفترة 1961-1974:

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تكالبت الشركات الأوربية على استغلال مخلفات الحرب، بغرض إعادة تصنيعها حيث كثر الطلب على الحديد والنحاس، وبدلاً من أن تتولى الشركات هذه المهمة، قامت بتشجيع بعض الأهالي -نتيجة الفقر والعوز- بالبحث ونزع فتيل الألغام ثم بيعها

لسماسرة الخردة بأرخص الأثمان. ومن الطبيعي أن الجهل من قبل السكان بنوعية السلاح ومدة تخزينه في باطن الأرض، قد الحق أضراراً بالغة في الوفيات والتشويهات بين صفوف المواطنين.

إن حقول الألغام التي زرعت خلال الحرب العالمية الثانية في مختلف المناطق الليبية، وما تسببه من مآسي وأضرار جسيمة جعل الحكومة الليبية في مطلع الستينيات من القرن المنصرم، تتحرك لرصد أماكن وجود الألغام ونظراً لكثرة الشكاوى والبلاغات التي ترد من المواطنين بادر رجال الأمن بفتح محاضر للمبلغين الذين يتعرضون لإنفجارات الألغام بدءاً من سنة 1961ف، حيث تم العثور على قنابل في بني وليد بوادي (الرباعات)، ووادي العكرمي، وقد صنفت هذه المنطقة من المناطق المشتبه فيها بالتلغيم، وقد قامت القوات البريطانية أثناء الاحتلال بتطهيرها غير أنها لم تتأكد من تطهيرها بالكامل.

ونظراً لاتساع المساحة الجغرافية المتوقع العثور على ألغام فيها وكذلك حجم التكاليف الباهظة من معدات ووسائل، لم يتمكن فريق المفرقعات من استئناف البحث، واقتصر دور قوات الأمن على وضع عشرين إشارة أو لافتة من الخشب كتب عليها عبارة (خطر ألغام) ما بين الواحدة والأخرى حوالي كيلومتر، غير أن بعض العابثين قد أزالوا هذه العلامات التي تشير للألغام المزروعة أو التي أسقطتها الطائرات خلال الحرب ولم تنفجر وهي ذات الوزن المتوسط وزن كل واحدة 75 كيلوغرام ذات الصواعق الكهربائية شديدة الانفجار وهي صنع ألماني، وتمكن رجال المفرقعات من تفجيرها بنجاح وإزالة خطرها.

وفي 6 ابريل 1966ف عقدت رئاسة الوزراء آنذاك اجتماعاً استعرضت فيه مشكلة الألغام بمختلف أنحاء البلاد، وأبدت استعدادها لإزالتها وبث روح الطمأنينة بين المواطنين من خلال حصر المتطلبات وتقدير التكاليف اللازمة للتخلص منها، والبحث عن السبل والطرق وما يحتاجه العمل من فرق وأجهزة ومعدات ونفقات، وتمخض عن هذا الاجتماع إخطار مدراء قوات الأمن في كل من البيضاء وطرابلس وسبها في التحري وموافاة (وزارة الداخلية) بالمستجدات في هذا الموضوع. ففي

شهر مايو سنة 1966ف وردت تقارير من مراكز البوليس في كل من الخمس، القصبات، ترهونة، بني وليد، سوق الخميس، تفيد بوجود ألغام في مناطقهم.

وفي هذا الإطار أرسل ضابط مركز بوليس بني وليد في 16 مايو 1966ف إلى السلطات بالخمس بتقرير مجدول للمناطق التي يتوقع بها ألغام على النحو الأتي:

المنطقة الملغمة	بعد المسافة عن المركز	مساحة المتفجرات
موقع جنود السداده	900 ك.م جنوب المركز بني وليد تقريباً	2 ك.م مربع تقريباً
السداده غرباً	95 ك.م	طول 3 ك.م مربع تقريباً
وادي زمزم موقع الخريقة	170 ك.م	طول 20 والعرض 1 ك.م تقريباً
رقبة العكرمي ، سوف الجين	70 ك.م تقريباً	كيلومتر تقريباً
رقبة وادي دينار	26 ك.م شمال بني وليد تقريباً	نصف ك.م مربع تقريباً
شعبة السهول	2 ك.م شرقي بين وليد	نصف ك.م مربع تقريباً

ونعتقد أن هناك جهوداً بذلت من طرف رجال المفرقعات في مكافحة العدو المدفون في باطن الأرض، غير أن غياب الوثائق يجعل من الصعب التكهن بالنتائج التي حققت في هذا المجال. وما هو مؤكد أن كثرة البلاغات الموثقة لدى مراكز البوليس في مختلف المناطق الليبية المشتبه في تلغيمها تدل على خطورة المشكلة وتهديدها لأمن المواطنين.

وبعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة 1969ف، باشر مجلس قيادة الثورة اهتمامه بتصفية وطرد القواعد الاستعمارية من ليبيا، وكان شهر أكتوبر من سنة 1970ف يمثل مرحلة جديدة في تحرير الأراضي الليبية من الوجود العسكري البريطاني والأمريكي، وإنهاء الاستيطان الإيطالي .وظهرت مشكلة تطهير البلاد الليبية من مخلفات الحروب الاستعمارية التي جرت خلال فترة الحرب العالمية الثانية من أولويات الثورة الليبية. ففي اليوم الثاني من شهر يونيو سنة 1971ف أصدر رئيس مجلس قيادة الثورة

العقيد معمر القذافي أمراً إلى وكيل وزارة الوحدة والخارجية الليبية، مفاده" لقد تضررت البلاد كثيراً من جراء زرع الألغام فيها خلال الحرب العالمية الثانية من قبل الطليان والألمان والإنجليز، وكان لا بد من إثارة هذه القضية المهملة الآن وهي مسألة نزع الألغام التي لازالت مساحات واسعة تحتضنها. عليه تجمع بواسطتكم كل المعلومات والمستلزمات التي تبين أنه لنا الحق في ملاحقة الذين سببوا ذلك–سواء بتشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض أو بأي طريقة ترونها مناسبة".

وعلى الفور شرعت رئاسة الوزراء في رسائل مؤرخة في 1971/6/3 من خلال وزارة الخارجية الليبية، أرسلت إلى سفراء ليبيا في مصر وتونس والجزائر تطلب موافاتها بأية دراسات أو تجارب متقدمة لأفضل السبل لنزع الألغام وتطهير الأراضي منها والطرق التي اتبعت في الماضي ومدى تعاون الدول المسببة في زرع الألغام لنزعها؟

كما تم مخاطبة كل من المملكة المتحدة، وايطاليا، وألمانيا الاتحادية، لبذل مساعيها بموافاتها بخرائط تتوافر لدى السلطات المختصة عن حقول الألغام. وقد ردت السفارة الإيطالية بمذكرة مؤرخة في 1971/8/5م أوضحت فيها أن البحث جار من طرف وزارة الدفاع الإيطالية عن الخرائط التي تدل على الأماكن التي زرعت فيها الألغام في ليبيا وترى أن من واجبها أن تشير إلى أن الأبحاث ستكون طويلة ومعقدة حيث أن جزءاً يسيراً من تلك الخرائط عاد إلى ايطاليا في حينه والقدر الأعظم منها اتلف أو أخذ أثناء العمليات الحربية.

بينما أوضحت سفارة ألمانيا الاتحادية في مذكرة لها بتاريخ 1971/9/29م أنه بعد بحث وتعب، تبين أنه يوجد لدى الأرشيف الحربي في مدينة (فرابورغ) 19 مجلداً لملفات شاملة ومتعلقة بحقول الألغام في ليبيا وأن السفارة تواصل مجهوداتها من أجل الحصول على صورة للخرائط الموجدة في الملفات.

وعلى المستوى المحلي طلب مجلس الوزراء في ليبيا من وزارة الداخلية:

1- موافاته ببيان للمساحات التي تم تطهيرها من حقول الألغام مع بيان بتكاليف التطهير

2- بيان الأضرار التي لحقت البلاد نتيجة زرع هذه الألغام (خسائر في الممتلكات والأرواح كل على حدة).

3- بيانات بما يتوفر حول مساحات الأراضي التي تغطيها حقول الألغام ولم يتم تطهيرها للآن وتكاليف تطهيرها التقليدية.

وفي 1971/9/6 صدر الأمر من رئيس مجلس الوزراء العقيد معمر القذافي قراراً، بتشكيل لجنة خاصة مهمتها دراسة موضوع الألغام التي زرعتها القوات المتحاربة في أراضي الجمهورية العربية الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية من كل النواحي المختلفة ومدى الحق في مطالبة المتسبب في زرع الألغام بالتعويضات الملائمة، وتتقدم اللجنة إلى مجلس الوزراء بتقرير عن أعمالها ونتيجة دراستها للموضوع مؤيدة بالمعلومات اللازمة. وكلفت أيضا بالاضطلاع في الجانب القانوني من خلال معالجة مشكلة حجم الضرر اللاحق بالسيادة الليبية، المتمثلة في الممتلكات والأرواح وسلامة كليهما، كما كلفت بالتركيز على الجانب الفني الذي يعتمد على عناصر فنية محضة كالخرائط والوثائق الجيولوجية وتسخير الإمكانيات الفنية والتقنية لاكتشاف وإزالة الألغام. ومن مهام اللجنة أيضاً الاتصال بالدول المعنية والتي لها علاقة مباشرة بهذا الموضوع، وخلال الجهود التي بذلت تمكنت اللجنة من خلال مساعيها بالسفارة الليبية في روما في سبتمبر 1972ف، الحصول على كتاب يتعلق بالألغام البحرية في ليبيا ويحمل عنواناً "حرب الألغام الجزء 18". وفي ذات الوقت اتصلت الحكومة الإيطالية بحكومتي (لندن وبون) وأعلمتهما أنها سلمت وثائق للحكومة الليبية عن الألغام وتود تعاونهما مع السلطات الليبية في إزالة وتطهير حقول الألغام.

وفي اتجاه آخر تحصلت وزارة الخارجية الليبية من الحكومة البريطانية على مجموعة من الخرائط ذات المقاس الصغير والمتوسط والخاصة بموضوع الألغام المزروعة في الأراضي الليبية خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد دراسة أعضاء اللجنة الفنية لتلك الخرائط والوثائق دراسة مستفيضة، قررت اللجنة إجراء زيارة حقلية استطلاعية لبعض المناطق الملغمة لتأكيد مواقعها على الطبيعة وإعداد شريط وثائقي للمناطق

المراد مسحها وعرضه في الداخل والخارج. وتم استهداف عدد من المناطق لمساحة جغرافية واسعة شملت: (مزدة- القريات الشرقية- الشويرف- مطار الفنية- سوكنه-هون- ودان-ابونجيم- البغلة-أم الرص-جنوب القداحية-الفسيكه- الفوار-قرزة-السدادة-بني وليد-طرابلس. ومن خلال عمليات المسح الأولية، تم العثور على بعض الألغام وقام رجال المفرقعات بتفجيرها ووضع علامات خطر حول المناطق المشتبه فيها وتحذير الأهالي من الاقتراب منها.

ورغم الجهود التي بذلت فقد أشارت اللجنة في تقريرها إلى أن المناطق الملغمة تضم مساحات جغرافية واسعة، يصعب التحرك فيها بسهولة نظراً لقلة الإمكانات، خصوصاً عدم توفر الآلات الكاشفة المناسبة، وطالبت بصيانة الآلات القديمة لدى قسم المفرقعات وأوضح تقرير اللجنة أنه لا يمكن الاستفادة من هذه الخرائط المتاحة نظراً لعدم وجود مقاييس كبيرة توضح نوع ومكان الألغام، ولهذا السبب تأمل الحكومة الليبية السعي في الحصول على الخرائط الأصلية ذات المقاس الكبير لكي تحصل الفائدة منها وضرورة تنظيم رحلات استطلاعية لبقية المناطق المتوقع تواجد ألألغام بها وتوعية المواطنين بتجنب الاقتراب منها والرعي فيها[1].

ولقد تم العثور على كمية كبيرة من الدانات المدفعية والقنابل وذخيرة حربية مختلفة الأنواع وأحجام، وتم وفي سنة 1974 وخلال عمليات تعميق وتنظيف ميناء طرابلس البحري بالكراكة، كما تم إبلاغ رجال المفرقعات على الفور الذين بدورهم أسرعوا للمكان وتم التوصل إلى أن المخلفات الحربية البحرية، ناتجة عن إغراق أو تدمير إحدى السفن خلال الحرب العالمية الثانية في الميناء، وقدرت الكميات التي عثر عليها بحوالي 50.000 من الدانات إضافة إلى أربع قنابل بوزن 500 رطل للواحدة تم سحبها من قاع البحر وتم تفجيرها بواسطة رجال المفرقعات. ومن خلال الجهود التي بذلت في حصر بعض الأضرار تشير الإحصائيات التي تم رصدها خلال السنوات 1952-1975ف أنها بلغت 3874 وفيات، و8384 اصيبوا بعاهات وتشويهات مستديمة.

[1] - وثائق صادرة عن وزارة الخارجية في ليبيا غير منشورة 1971، توجد صورة منها بشعبة الوثائق والمخطوطات بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

والمهم في هذا الموضوع أن هذه الألغام والقنابل المزروعة لا زالت تسبب الدمار والخسائر البشرية والمادية، وإذا ما لم تحل هذه المشكلة بصورة نهائية بدءاً بالحصول على الخرائط العسكرية من طرف الدول التي قامت بزرع هذه الحقول، والعمل على تفكيك ونزع الألغام والتعويض العادل عن الخسائر البشرية والمادية سيظل هذا الموضوع يؤرق الليبيين ويسبب لهم هواجس مخيفة ومرعبة. وأن المبادرات الليبية لهذه المشكلة تعززت منذ تأسيس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية سنة 1978ف ومن بين التكليفات التي أسندت إليه قضية جمع المعلومات عن الأضرار المادية والمعنوية خلال الحقبة الاستعمارية، وتشكل مؤخراً جمعية تطالب وتتابع هذه المسائل بكافة الطرق القانونية مستندة على المعلومات والإحصائيات الرسمية واستغلال الجانب الإعلامي للتعريف بالمشكلة والمطالبة بالحقوق الشرعية في التعويض من خلال الاتفاقيات الدولية.

والجدير بالذكر التنويه على تلك الجهود التي بذلت وتبذل باستمرار من فرق قسم الدفاع المدني بأمانة العدل التي تناضل وتكافح في إزالة الألغام والقنابل في كل أنحاء ليبيا ونترحم على من سقط منهم وهم عديدون شهداء الواجب، فلا ينبغي أن ننساهم بل يجب أن تخلد أسماؤهم في سجل خاص، فتحية لكل من يساهم في إزالة هذا العدو المجهول المرعب الذي يهدد حياة شعبنا الآمن ويعطل مسيرة التنمية والتطور.

وفي الختام ومن باب إحقاق الحق ينبغي التذكير والثناء والشكر المطلق للجهود المباشرة والمستمرة التي بذلها الأخ القائد العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة من خلال إصراره الدائم والمستمر في كل المناسبات المحلية والدولية، بضرورة محاكمة ومقاضاة المعتدي المستعمر على جرائمه ، ومطالبته بالتعويض العادل للشعوب المتضررة، حتى لا تتكرر ظاهرة الاستعمار مستقبلاً . ولقد لقيت دعوة القائد استجابة مطلقة سواء على الصعيد المحلي أو العربي أو الأفريقي. وقد توجت جهوده المباركة، بالإعلان المشترك بين ليبيا وايطاليا في 1998/7/8ف والذي اعترفت الحكومة الإيطالية بمسؤوليتها، واعتذرت للشعب الليبي لأول مرة في تاريخها الاستعماري وأنها ستعوض الليبيين. ومن نافلة القول أن التكليف الصادر من المؤتمرات الشعبية الأساسية إلى اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي قد حقق الكثير من

الخطوات الإيجابية، وأنها تكفلت بمتابعة هذا الموضوع ونتوقع تحقيق نتائج ايجابية قريباً مع الدول التي هي مسئولة عن الأضرار التي وقعت على الشعب الليبي مادياً ومعنوياً.

بعض التوصيات والمقترحات :

1- تعميق الدراسات العلمية الأكاديمية حول الألغام والأضرار البشرية والمادية الناجمة عنها. مبنية على أرقام وإحصائيات دقيقة .

2- التركيز على عقد المحاضرات والندوات المحلية والدولية وإثارة هذه القضايا تحت شعار عالم بدون ألغام.

3- العمل على حصول الخرائط العسكرية من الدول التي زرعت الألغام.

4- التغطية الإعلامية المقروءة والمنظورة لنشاط الجمعيات الخيرية التي تهتم بهذه القضايا ودعمها مادياً ومعنوياً حتى تحقق رسالتها الإنسانية في التعريف بها على كل الصعد.

5- توظيف واستخدام المادة العلمية بكل الوسائل الحديثة التي تبين حجم الأضرار في المناهج التعليمية من أجل تبصير الأجيال الحاضرة والمقبلة على أهمية الموضوع وأخطاره حتى لا يتكرر.

6- ملاحقة الدول المتسببة في زرع الألغام، بكافة السبل والطرق القانونية، وتحميلها المسؤولية في إزالتها والعمل على تعويض المتضررين من خلال القنوات الشرعية والدخول في شراكة لتنمية الأراضي الملغمة.

7- مطالبة الدول التي تحاربت على الأرض الليبية بفتح ارشيفاتها وملفات الألغام وتمكين الباحثين من أجراء دراسات حولها.

8- العمل على التنسيق في المناشط بين الجمعيات الخيرية ، وعلى رأسها (مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات التاريخية) ، ومركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، وأمانة العدل قسم الدفاع المدني في إنشاء ورش عمل في جمع المعلومات وتكوين آلية في التواصل وتنسيق الجهود في هذا الإطار .